DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

تحليل جغرافي سياسي للطوائف الدينية العراقية وتأثيرها على التعايش السلمي بعد عام 2003

حسين قاسم محمد الياسري*

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/6/26

تاريخ التعديل : ------

قبول النشر: 2022/8/10

متوفر على النت: 2022/11/15

الكلمات المفتاحية :

طوائف ، العراق ، التشريعات.

الملخص

يتناول البحث تحليل سياسي جغرافي للطوائف الدينية العراقية بعد عام 2003 وتأثيرها في تحقيق التعايش السلمي ، لا أهمية هذا النوع من الدراسات في ظل التطورات العالمية ، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات الدينية ، نظرًا للأبعاد التي اكتسبتها مشاكل الطوائف الدينية ، والدور الذي يمكن أن تقوم به بما يخدم الوحدة الوطنية ، بهدف توضيح مفهومها ، وحجمها وتوزيعها المكاني في العراق ، والتشريعات التي عالجت قضاياها ، ومساهمتها في الحياة السياسية وقد توصل البحث الى عدة نتائج من أهمها أن المسلمون يشكلون غالبية السكان ، وأن هناك تأثير محدود للطوائف الأخرى في الحياة السياسية ، ولم تكن القوانين بمستوى الطموح ، وأقترح البحث تعديل بعض التشريعات ، ونشر البيانات الإحصائية عن كل طائفة ، وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تحث على التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

تحظى دراسة الطوائف الدينية باهتمام كبير لدى الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية لأنها من الظواهر السكانية الحساسة التي ترتبط بالوحدة الوطنية والسيادة والاستقرار الداخلي ، إذ تُعد شؤون الطوائف في الدولة شأناً داخلياً يخصها ، لكن التحول من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني شكل احد الدوافع للتدخلات الخارجية للمطالبة بحقوقها مما شجع الاطراف الاقليمية والدولية للمطالبة بحماية حقوق المكونات الدينية . وقد شهد العالم العديد من التغيرات نجم عنها العديد من الصراعات الطائفية ترتب عليها تهديد للسلم المجتمعي ، ومن هنا فإن العراق ليس ببعيد عن ذلك ، فغدا مجتمعه التعددي الذي يتكون من طوائف متعددة من المجتمعات التي تتزايد فيها المشاكل أمام سعي كل طائفة إلي تشكيل وترسيخ هويتها المتميزة وسماتها المشتركة في مواجهة الطوائف الأخرى التي يتكون منها المجتمع ، وذلك من خلال العمل علي تفعيل أدوارها ونشاطاتها في مختلف المجالات ومنها المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، واقرار حقوق كافة الطوائف في القوانين التي اقرت بعد عام 2003 .

مشكلة البحث :

ماهي الطوائف الدينية التي يتكون منها المجتمع العراقي ؟ وهل حصلت على حقوقها في القوانين والتشريعات العراقية بعد عام 2003 ، وما مدى تأثير هذه التشريعات على مستقبلها في تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي ؟

*الناشر الرئيسي : E-mail : dr.Hussein.alyasiry@gmail.com

فرضية البحث :

أن الطوائف الدينية قد تغير واقعها بعد عام 2003 ، وحصلت على مجموعة من الحقوق ضمنتها التشريعات الجديدة ، لكنها لم تكن بمستوى طموحها ، ومازال بعضها يسعى من أجل كسب المزيد من الحقوق .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد الطوائف الدينية العراقية وتباينها المكاني ، والتشريعات التي تتضمن حقوقها بعد عام 2003 ، والانتهاكات التي تعرضت لها ، ومدى فاعلية الطوائف في السلم الاجتماعي العراقي ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث أنها تأتي في ظل التطورات العالمية ، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات الدينية ، نظرًا للأبعاد التي اكتسبتها مشاكل الطوائف الدينية ، والدور الذي يمكن أن تقوم به بما يخدم الوحدة الوطنية .

منهج البحث :

اتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع سير الظاهرة ومنهج تحليل القوة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في تركيب المدتمع العراقي دينيا .

حدود البحث :

تتحدد منطقة الدراسة مكانياً في العراق الذي يقع على دائرتي عرض (29.5 ْ-37.22، شمالاً) ، وقوسي طول(38.45 ْ-48.45، شرقاً) ، وزمانياً بعد عام 2003 ، خريطة (1) .

هيكلية البحث :

يتكون البحث من المقدمة واربعة مباحث وهي مفهوم الطوائف الدينية ، وذحجم وتوزيع الطوائف الدينية في العراق ، وحقوق الطوائف الدينية في التشريعات العراقية بعد عام 2003 ، والحياة السياسية للطوائف الدينية العراقية بعد عام 2003 ، فضلاً عن النتائج والمقترحات

أولاً-مفهوم الطوائف الدينية :

عرفت الطائفة بأنها (جماعة من الناس يؤمنون بمعتقدات دينية مشتركة أو جماعات لها أراء تختلف عن أراء مجتمعهم الأكبر ، وعرفت أيضا بأنها وحدات بنيوية تنظيمية ثقافية واجتماعية)[1] ، والطائفة الدينية هي (مجموعة فرعية تنتمي لدين معين وتتميز باسم محدد ولها تقاليد وهوية مستقلة) ، وتنشأ الطوائف الدينية على مدى فترات زمنية طويلة ، وببطء شديد نتيجة لتأثيرات جغرافية وثقافية بين مختلف المجموعات ، ما يؤدي إلى جنوح مجموعة معينة من معتنقي ديانة ما بأفكارهم بعيدًا عن المعتقدات الأساسية لهذا الدين ، وبمرور الوقت يكتشف أعضاء ديانة ما أن أفكارهم التي يعتنقونها تختلف كثيراً من ناحية الإلهيات والفلسفة والتعددية الدينية والأخلاقيات علاوة على الطقوس والشعائر الدينية ، ونتيجة لذلك قد تنشأ العديد من الطوائف المختلفة بمرور الزمن ، وفي حالات أخرى قد تنشأ طوائف دينية أخرى بمنتهى السرعة ، سواء أكان ذلك نتيجة نزاع أو انشقاق ديني في داخل طائفة موجودة بالفعل ، أو إذا اشترك مجموعة من الأفراد في شعور بنوع من الانتعاش الروحي أو نهضة روحية واختاروا أن يشكلوا طائفة جديدة بناء على هذه الأفكار أو المبادئ الجديدة[2] ، والطائفة قد تكون أغلبية أو أقلية فلا يمكن تحديدها بعدد ، ولا حتى بحدود جغرافية ثابتة .

ويفرق الباحثون بين مصطلح الطائفة التي تشير إلى أن التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية والثقافية والاجتماعية بين الإفراد ، والمجموعات التي يتكون منها المجتمع , والطائفية التي تشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية مثل المحافظة على مصالح ، ومزايا مكتسبة[3] ، والطائفية مشتقة من الطائفة ، وهي تمسك الجماعة أو الطائفة بمصالحها ومنظومة قيمها المشتركة وبتعصبها في الحق والباطل[4] ، والطائفية الدينية هي مشاعر

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

خريطة(1) جمهورية العراق وتقسيماتها الإدارية

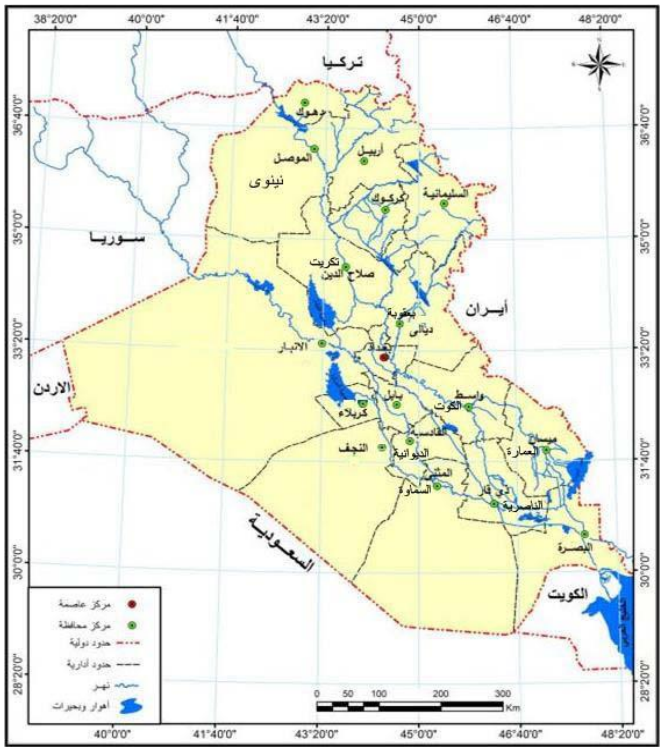

المصدر، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خريطة العراق الإدارية ، 2020.

وأحاسيس سلبية تنشا داخل وجدان الفرد بما توجبه طبيعة الدين أو المذهب الذي يعتنقها أو تحدث رداً على تصرفات خارجية تسيء إلى دين الفرد حقيقة أو ظناً ، وتجسدها مادياً ممارسات وسلوكيات نظرية أو عملية[5] . ويجب إن نميز بين مصطلح الطائفية ، والمذهبية فبالرغم من التداخل بينهما إلا إن هناك تباين ملحوظ ، فالطائفية محصورة غالباً بمجموعة من الناس يجتمعون حول قيمة معينة سواء كانت دينية أو اجتماعية أو فكرية ، في حين المذهبية لا تنعقد إلا حول القيمة الدينية حصراً التي تعني الانتساب إلى مذهب فقهي من المذاهب الدينية المتعددة ، ما يعني إن مفهوم الطائفية يأخذ الجانب السلبي حينما يتطرف الفرد في فكرته وسلوكه إلى حد إقصاء الأخر , في الوقت الذي تبقى المذهبية تأخذ الجانب الإيجابي لأنه انطلاقاً من الواقع لا يوجد شخص ينتمي إلى دين معين إذا لم يكن ينتمي إلى مذهب معين من مذاهب دينه , إلا إن المذهبية قد تنحرف بالفرد عن طريقها الصحيح فتأخذ الصفة السلبية حينما يتحصن إتباع كل مذهب في خندق مذهبهم ، ويعبئون إفرادهم تجاه الأخر ، وتسود حالة التشنج ، والعداء ، ويكون هناك قطيعة ، وتنافر, ويقوم إتباع كل مذهب باضطهاد خصومهم من المذاهب الأخرى المخالفة لهم إلى إن يتصاعد الأمر بهم إلى حدوث صراع داخلي , وبذلك تأخذ المذهبية سمة الطائفية في اتسامها بالتعصب فتصبح كأنها مرادفة لها[6] ، وتقسم الدول من حيث الدين إلى[7] :

أ-دول يسود فيها دين واحد تتجاوز (90%) من سكانها ، وفيها يحدث تلاحم بين سكانها ولا ينظر أن يكون الدين سبباً في حدوث الاضطرابات ، وقد تكون هناك أقليات ، لا كنها عديمة التأثير تكيف والتعاون مع الأغلبية .

ب-دول تضم اكثر من ديانة واحدة أو مذهب لكن الغلبة فيها لدين أو لمذهب دون غيره بحيث يشمل بين (60-70%) من السكان .

ج-دول تتعدد فيها الديانات بحيث لا تغلب مجموعة على أخرى ، ولا تشكل خطرا كبيراً على الدولة .

وتطالب بعض الطوائف الدينية بتكوين كيان سياسي لها ، قد يكون على شكل دولة مستقلة ، أو إقليم ضمن اتحاد فيدرالي ، واذا اختارت الاتحاد فأن مطالبها ستنحصر في تمثيلها بالسلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية بحسب نسبتها السكانية ، فضلاً عن أشراكها في المؤسسة العسكرية ، والاعتراف بحقوقها الدينية ، ويتم ذلك بتضمينها في دستور الدولة وقوانينها ، وقد لا تحصل على ذلك فتقوم بالمطالبة بعدة وسائل منها ما هو سلمي بالانضواء للأحزاب والجمعيات ، ومنها ما هو عنيف أو مسلح ، وقد يتطور إلى تمرد ، وتتدخل اطراف خارجية لدعم التمرد ما يهدد السلم الاجتماعي ، واستقرار الدولة ، ومن الجدير بالذكر إن الاعتراف الدستوري والقانوني للطوائف الدينية لا يؤسس على مدى صحة معتقدات كل طائفة أو عدمه ، وإنما على أساس

المساحة الاجتماعية التي تشكلها في كيان المجتمع ، لذا تترتب على أساس هذا الاعتراف مقومات الحماية القانونية بكافة مجالاتها .

ثانياً-حجم وتوزيع الطوائف الدينية في العراق :

بحسب تقرير قامت به مؤسسة (ABC) و(Pew Research Center) عام 2003 أن المسلمون يشكلون (95%) ، منهم (52%) من الشيعة ، و(42%) من السنة ، ويشكل المسيحيون والصابئة والأيزيديين حوالي (5%) ، ويشير كتاب حقائق العالم بأن نسبة الشيعة في العراق بين(65-70%) ، بينما السنة (30-35%) . وتذكر مواقع غربية أخرى نسب تجعل ربع مسلمي العراق من السنة على الأقل[8] ، فيما أشارت أخرى إلى أن نسبة المسلمين بلغت (99%) ، منهم (55%) من الشيعة ، و(45%) من السنة[9] ، ويبدو أن نسبة (60%) قد تكون مقبولة وهي تقترب من نسبة تمثيل النواب الشيعة في مجلس النواب العراقي الحالي . ويبين جدول(1) أن نسبة المسلمين بلغت (96.3%) عام 2003 ، في حين ارتفعت نسبة المسلمين إلى (97%) عام 2020، وانخفضت بالمقابل نسبة الأقليات المسيحية ، والايزيدية ، والصابئة ، والبهائية ، واليهودية إلى (0.6 ، 1.2 ، 0.0.3 ، 0.004 ، 0.0%) على التوالي ، ولم يبقى من اليهود سوى ستة أشخاص ، نتيجة لعدة عوامل أبرزها

جدول(1) حجم ونسبة الطوائف الدينية في العراق 2003 ، 2020

الطائفة	2003		2020	
	العدد	%	العدد	%
مسلمون	25368735	96.3	38955365	97
مسيحيون	693845	2.63	2409610	0.6
ايزيديون	227000	0.9	481922	1.2
صابئة	33000	0.13	12048	0.03
بهائيون	غير مبين	-	1606	0.004
يهود	9	0.0	6	0.0
المجموع	٢٦٣٢٢٥٨٩	100	40160170	100

1-رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق ، دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعو الزقازيق ، 2008 ، ص228-242

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات 2020

3-السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق ، التقرير الدولي حول الحريات الدينية في العراق 2020 ، ص2

هجرة اليهود العراقيين منذ قيام إسرائيل في سنة 1948 ، والهجرة الواسعة لأعداد غفيرة من المسيحيين بسبب ظروف الحصار الدولي ، والتهديدات بالقتل وأعمال العنف بعد عام 2003 ، والتطهير العرقي بعد دخول داعش إلى مناطق واسعة في العراق عام 2014 ، وتتوزع الطوائف الدينية كالآتي :

1-المسلمون :

يتوزع المسلمون في جميع محافظات العراق وهم على مذهبين الأول ، الشيعة الاثني عشرية ، والثاني أهل السنة على المذاهب الأربعة (الحنفي والمالكي ، والشافعي والحنبلي) ، ويتركز الشيعة الاثني عشرية في وسط وجنوب العراق ومعظمهم من العرب ، وقليل منهم في الشمال ومعظمهم من الأكراد الفيلية والشبك ، ولهم امتداد جغرافي مع ايران ، والكويت ، أما السنة في وسط وغرب العراق ، وقليل في الجنوب ، ومعظمهم من العرب ، وفي شمال العراق معظمهم من الأكراد ، وللسنة العرب امتداد جغرافي مع الدول العربية المجاورة(سوريا ، والأردن ، والسعودية ، والكويت) ، والسنة الأكراد والتركمان لهم امتداد مع تركيا ، وايران ، وسوريا .

2-المسيحيون :

وهي الديانة التي جاء بها النبي عيسى بن مريم(ع) التي انتشرت في العراق في القرن الأول الميلادي ، وعرفت انتشاراً واسعاً في زمن الساسانيين للمدة (12-26م)[10] ، ويتوزعون بسبع محافظات ، وهي : بغداد ، ونينوى ، وأربيل ، ودهوك ، والبصرة ، وكركوك ، والسليمانية ، وتمثل بغداد أكبر تجمع لهم ، إذ تبلغ نسبتهم (60%) ، و(30%) في شمال العراق في المنطقة المعروفة بسهل

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

نينوى ، وتبلغ نسبتهم (17.5%) من مجموع المسيحيين في العراق[11] ، ويمثلون كافة الطوائف المسيحية وغالبيتهم من الكاثوليك ، والأرثوذوكس ، والكلدان ، والآشوريين ، والأرمن ، والنساطرة .

3- الأيزيديين

وجدت الديانة الأيزيدية منذ الألف الثالث قبل الميلاد ، ولها كتابان مقدسان هما مصحف رش ، وتعني الكتاب الأسود الذي ألفه الشيخ عدي بن مسافر الهكاري الذي يَعُده الأيزيديون مجدد ديانتهم ، وكتاب الجلوة ، ويتكلمون باللغة الكردية[12] ، ويقتصر وجودهم على محافظتي نينوى ، ودهوك ، ففيهما نحو (98%) من الأيزيديون في العراق ، وتضم نينوى لوحدها (89%) من مجموعهم في العراق ، ويتركز معظمهم في قضاء سنجار، ويتوزع الصابئة المندائية في بغداد بنسبة (50.2%) ، وفي البصرة (15.5%) ، وفي ميسان (12%) ، وذي قار (10%) ، والنسبة المتبقية في المحافظات الأخرى[13] .

4- اليهود :

يعود وجودهم إلى عهد الإمبراطورية الأشورية الثانية (745-621 ق.م) ، فقد شن تيجلات بلاصر الثالث(745-727ق.م) حملة استولى فيها على مملكة يهوذا والسامرة وضمها إلى آشور ، وتبعه سرجون الثاني (721-705 ق.م) ، واكتسح نبوخذ نصر (605-526 ق.م) أورشليم سنة 586 ق.م ونقل أهلها إلى بابل[14] ، وبلغ تعدادهم عام 2003 (9 يهود) انحفض الى (6 يهود) عام 2020، ويقتصر وجودهم في بغداد ، في حين أشارت بعض التقارير إلى وجود بعض العائلات اليهودية في كردستان .

4- الصابئة المندائيين :

كلمة صابئة تعني المغتسلة بالآرامية ، واطلقت من قبل الأقوام المجاورة لهم ؛ لأن هذه التسمية غير معروفة عندهم دينياً فهم يعرفون نفسهم بمندائي ، وهي منسوبة إلى كلمة (مندا) الآرامية ، وتعني العلم والمعرفة العليا[15] ، ويتوزع الصابئة في بغداد بنسبة (50.2%) ، وفي البصرة (15.5%) ، وفي ميسان (12%) ، وذي قار (10%) ، والنسبة المتبقية في المحافظات الأخرى[17] .

5- البهائيون :

انشقت البهائية عن الحركة البابية التي ظهرت في إيران حينما أدعى مؤسسها علي محمد الشيرازي 1844 أنه الباب الذي يبشر بالمهدي(ع) ، ثم ادعى المهدوية ، فالنبوة ، والربوبية ، حتى تم إعدامه عام 1850 ، وبرز من تلامذته بعد مقتله حسين علي المازندراني النوري الذي أسس الديانة البهائية عام 1867 ، وسمي بهاء الله وادعى النبوة والرسالة ثم الألوهية ، ونسخ الشرائع والأديان السابقة ، وتوفي في عكا عام 1892[18](*) . وبسبب التشتت الذي يعيشه البهائية لا تتوفر معلومات عن توزيعهم المكاني ، إلا أن لهم تواجد واضح في بغداد وإقليم كردستان ، خريطة (2) :

ثالثاً-حقوق الطوائف الدينية في التشريعات العراقية بعد عام 2003 :

1-قانون إدارة الدولة العراقية والدستور العراقي :

بعد دخول القوات الأجنبية إلى العراق تشكل مجلس الحكم في 12 تموز 2003 ، بقرار من سلطة الائتلاف الموحد ، وقضى القرار بتعيين (25 عضواً) في هذا المجلس مثلوا معظم الطوائف والاتجاهات السياسية والدينية والعرقية الموجودة في العراق ، ولم يمثل الأقليات الدينية سوى عضو واحد من المسيحيين ، وتشكلت الحكومة المؤقتة في 28 حزيران 2004[18] ، ووضعت قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 الذي أشار في المادة (4) إلى أن (نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي فيدرالي ، ديمقراطي ، تعدّدي ، ... ، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب) ، وبينت المادة (7) ، في الفقرة(أ) أن (الإسلام دين الدولة الرسمي ، ... ، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية) ، أما المادة

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

خريطة(2) توزيع الأقليات الدينية في العراق 2020

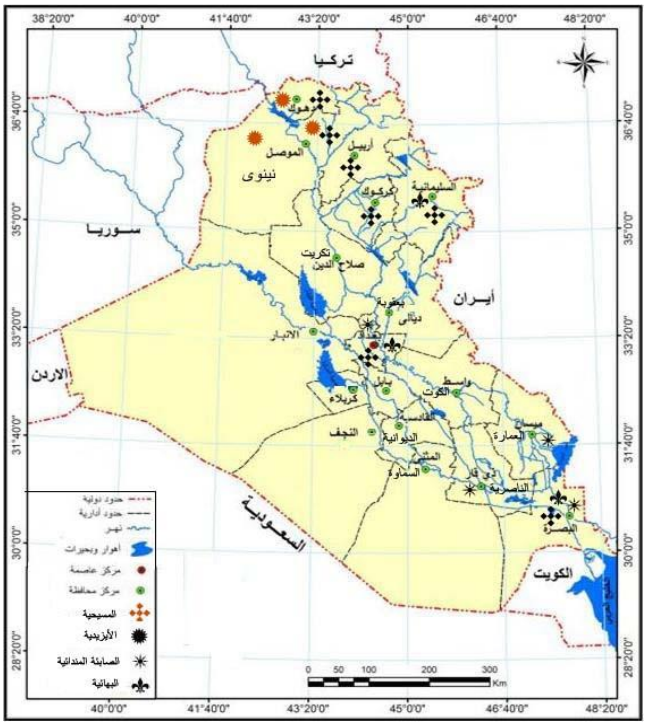

المصدر، اعتمادا على ، 1-خريطة (1) ، 2-

/http://iraqena.com/iraqmap

(12) و(13) فلا تختلف عما ورد في الدساتير السابقة من المساواة وحرية العقيدة لجميع المواطنين ، وبينت المادة (20) فقرة(ب) أن (لا يجوز التمييز ضدّ أيّ عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب...)[19] ، وتم إلغاء هذا القانون حينما صدر الدستور الجديد عام 2005 ، الذي بين بشكل واضح حقوق الطوائف الدينية ، فقد أكدت المادة (2) ما ذكر في القانون السابق من أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع ، وذكرت المادة (3) أن (العراق بلدٌ متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، ...) ، وبينت المادة (7) أن (كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي ، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له...) ، وشرحت المادة (10) أن (العتبات المقدسة، والمقامات الدينية في العراق ، كياناتٌ دينيةٌ وحضارية ، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها، وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها) ، وفي المادة (14) ذكر أن(العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد ...) أما المادة (41) فقد بينت أن(العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية ، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم ...) في حين ذكرت المادة (43) الفقرة (أولاً) أن (اتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية... ، وإدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، وينظم ذلك بقانون ، وتكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها) ، وحددت المادة(92) في الفقرة (ثانياً) على أن (تتكون المحكمة الاتحادية العليا ، من عددٍ من القضاة ، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون...) ، وشرحت المادة(125) أن(يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى ...)[20] .

استخدم دستور عام 2005 كلمة المكونات بدل الأقليات ، كي تشعر المجموعات السكانية الصغيرة بانهم مواطنون من الدرجة الأولى ، وسمى بعض الأقليات بأسمائها الصريحة ، لكنه أشار ان العراق متعدد الأديان بالرغم من أن الدولة التعددية تتساوى فيها النسبة السكانية لكل دين كما اشرنا في تقسيم الدول حسب الدين ، وعلى الرغم من اعترافه بالحريات الدينية إلا انه لم يعترف بالهائية ديانة رسمية بالرغم من وجود معبد وزعيم في بغداد كما أن الدستور حدد خبراء المحكمة الاتحادية بخبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون دون أن يذكر الديانات الأخرى .

2-قوانين وتشريعات الانتخابات النيابية :

مع التغيير في نظام الحكم عام 2003 صدر أول قانون للانتخابات رقم (16) لسنة 2005 ، الذي منح الأقليات الدينية مقاعد في مجلس النواب ، فقد ذكرت المادة (15) الفقرة (ثالثاً) منه على أن(تمنح المكونات التالية حصة (كوتا) تحتسب من المقاعد المخصصة لمحافظاتهم على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية ، وهي المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل ،

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

والمكون الأيزيدي مقعد واحد في نينوى ، المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في بغداد) ، وفي الفقرة (خامساً) تكون المقاعد المُخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة)[21] ، وصدر قانون ثانٍ رقم (45) لسنة 2013 معدل عن الذي سبقه ففي المادة(11) ورد في الفقرة (ثانياً- خصص مقعد للمسيحيين في البصرة بدلاً من دهوك ، وفي الفقرة ثالثاً-تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحين والأيزيديين والصابئة ضمن دائرة انتخابية واحدة)[22] ، في حين أن قانون رقم (9) لسنة 2020 ذكرت المادة (13) في فقرة(ثالثاً-نفس المقاعد التي وردت في قانون 2005 ، في حين بينت الفقرة ثالثاً-على أن تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين والصابئة المندائيين ضمن دائرة انتخابية واحدة)[23] ، وفي هذا القانون الأخير حرم المسيحيين من مقعدهم في البصرة ، والمقعد المخصص للأيزيديين حصر في محافظة نينوى بالرغم من تواجد الأيزيديين في محافظة دهوك ما يعني حرمانهم من التصويت لممثليهم .

أما مجالس المحافظات فقد تم تشكيلها لأول مرة بعد عام 2003 ، وصدر أول قانون انتخابها رقم (36) لسنة 2008 الذي جاء في المادة (52) ، الفقرة (أولاً) أن(تمنح المكونات التالية العدد التالي من المقاعد المخصصة في مجالس المحافظات ، 1-بغداد ، مقعد واحد للمسيحيين ومقعد واحد للصابئة ، 2- نينوى ، مقعد واحد للمسيحيين ومقعد واحد للأيزيديين ، ٣- البصرة : مقعد واحد للمسيحيين)[24] ، وصدر قانون رقم (12) لسنة 2018 ، وخصصت نفس المقاعد السابقة للأقليات مع إضافة مقعد واحد للصابئة المندائيين في ميسان[25] ، وحرم الصابئة في البصرة من تمثيلهم في مجلس المحافظة ، وذي قار بالرغم من تواجدهم في هاتين المحافظتين ، وتم تجميد مجالس المحافظات بعد تظاهرات تشرين الأول عام 2019 .

4-قوانين وتشريعات الأوقاف :

عقب سقوط النظام عام 2003 اصدر مجلس الحكم الانتقالي قرار رقم (18) لسنة 2004 عُد فيه رئيس ديوان أوقاف الطوائف غير المسلمة وكيل وزارة من حيث الدرجة والراتب [26] ، وقرر حل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وإنشاء دواوين للأوقاف لكافة المذاهب والطوائف بقرار رقم (29) لسنة 2003 [27]، وفي القرار رقم (86) لسنة 2003 حدد أن يكون هناك رئيس ديوان للطوائف غير المسلمة ، وأن يكون نائبه من الكنيسة الشرقية بدرجة مدير عام ، ولكل طائفة من الطوائف غير المسلمة موظف في هذا الديوان وبدرجة مدير[28] ، ولأهمية العتبات المقدسة فقد صدر قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005 الذي أشار في المادة (3) في (1- إدارة وتسيير شؤون العتبات والمزارات والعناية بها ورعايتها بما يناسب قدسيتها وتطويرها وتوسعتها بتشييد عمارات ملحقة بها وبشكل يميّز مكانتها واثرها الديني والتاريخي مع الحفاظ على الطابع الإسلامي للعمارة 4- تسهيل وتنظيم زيارة العتبات المقدسة والمزارات والشيعية الشريفة 5- تشخيص وتحديد المزارات الشيعية الشريفة والتعريف بها)[29] ، وتشكل ديوان الوقف السني بقانون رقم (56) لسنة 2012 الذي نصت المادة (2) منه في (سادساً-العناية بشؤون المؤسسات السنية والخيرية ومراقد الأولياء والصحابة والصالحين ومقاماتهم)[30] ، كما تشكل ديوان الوقف الشيعي رقم (57) لسنة 2012 ، الذي نصت المادة (2) منه في (سادساً- رعاية شؤون العتبات المقدسة ومراقد الأئمة(عليهم السلام) ومقامات الصحابة والأولياء والمساجد والحسينيات)[31] ، وصدر قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005 ، التي حددت بالمادة(2) من القانون العتبات ، وهي (العمارات التي تضم مراقد أئمة أهل البيت عليهم السلام والبنايات التابعة لها في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء ويلحق بها مرقد العباس عليه السلام في كربلاء ، والمزارات الشيعية الشريفة هي ، العمارات التي تضم مراقد مسلم بن عقيل وميثم التمار وكميل بن زياد والسيد محمد ابن الإمام الهادي عليه السلام والحمزة الشرقي والحمزة الغربي والقاسم الحر وأولاد مسلم وغيرهم من

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

أولاد الأئمة وأصحابهم والأولياء الكرام من المنتسبين إلى مدرسة آهل البيت عليهم السلام في مختلف أنحاء العراق)[32] ، وقد بقيت المزارات التابعة للوقف السني ملحقة بالمساجد ، إذ تدار منذ سنين من قبل دائرة المؤسسات الإسلامية التابعة لديوان الوقف السني، ويشرف عليها مدير عام المؤسسات الإسلامية بموجب قانون الخدمة في المؤسسات الدينية والخيرية رقم(٦٧) لسنة ١٩٧١) ولازال هذا القانون معمول به في إدارة مزارات الوقف السني[33] .

وبالرغم من وضوح تعريف العتبات المقدسة بانها جميع المزارات التي تحمل عناوين تابعة لأهل البيت والمنتسبين الى مدرستهم في جميع أنحاء العراق ، إلا أن جميع المزارات التي تقع في مدينة الموصل ومحافظات كردستان لازالت تحت إدارة الوقف السني أو إدارة شخصية ، وحتى في قانون الوقف السني والشيعي الذي ينص على رعاية مراقد الصحابة والأولياء ودور العبادة الأخرى ، لاتزال هناك الكثير منها غير مسجلة لدى هذين الوقفين مما حرم الكثير منها من الرعاية والترميم والصيانة .

وتشكيل ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية رقم (58) لسنة 2012 ، ففي المادة (18) ذكر أن (يحل ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية محل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية فيما يتعلق بالأوقاف والأموال والحقوق ذوات العلاقة بأوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين)[34] ، وأعقبه نظام تشكيلات ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية ومهامها رقم (5) لسنة 2014 ، الذي جاء في المادة(1) منه (يتكون ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية من التشكيلات الاتية : الفقرة ثانياً -دائرة شؤون المسيحيين ، ثالثاً - دائرة شؤون الايزيديين ، رابعاً -دائرة شؤون الصابئة المندائيين[35] ، وصدرت تعليمات رقم 1 لسنة 2018 تقسيمات ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية ومهامها فقد حددت المادة(2) في (أولا -تتكون دائرة شؤون المسيحيين من الأقسام الآتية ، كركوك ، الموصل ، الحمدانية، القوش ، البصرة ، ثانيا: تتكون دائرة الأيزيديين من الأقسام الآتية : شيخان ، سنجار ، بعشيقة ، ثالثاً ، تتكون دائرة شؤون الصابئة المندائين القسمين : أ-البصرة والعمارة ، ب-الناصرية والديوانية)[36] . واغفل القانون الأوقاف اليهودية التي كانت مسجلة لليهود ، وتحول كثير منها إلى أوقاف إسلامية ، وبعضها استولى عليه بعض الأشخاص ، كما لم يذكر أوقاف البهائيين من معابد وغيرها .

وفي إقليم كردستان صدر قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كوردستان رقم 11 لسنة 2007 ، ففي المادة (2) في (ثانيا – رعاية شؤون الأماكن المقدسة لكافة الأديان وتنظيم إدارتها ، عاشرا – الاهتمام بشؤون الأديان والطوائف والمذاهب في الإقليم بما يحقق روح التسامح بين الأديان وتامين التواصل فيما بينها ، ثاني عشر – تهيئة كافة وسائل الخدمات من القاعات والمتطلبات اللازمة للمناسبات الدينية والاجتماعية بشكل يؤمن تقديم افضل الخدمات للمجتمع عند الحاجة وفتح قاعات خاصة للمناسبات الاجتماعية الدينية للنساء)[37] ، ولم تسمح محافظة أربيل ودهوك بفتح حسينية للشيعة ، ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

4-قانون العطل الرسمية :

طرح مشروع لقانون العطلات الرسمية في العراق وتمت القراءة الأولى له في الأول من تموز عام 2015 ، وتضمن في المادة (1) في الفقرة(اأولاً) أن يكون الأول من المحرم ويوم عاشوراء و12 ربيع الأول ، وثلاثة أيام الأولى من شوال عيد الفطر ، وأربعة أيام من عيد الأضحى ابتدأ من يوم العاشر من ذي الحجة عطل رسمية في كل مؤسسات الدولة ، وفي الفقرة (ثانياً) بين القانون أن تحديد يوم العيد يكون ببيان يصدر من دواوين الأوقاف يرسل إلى مكتب رئيس الوزراء ، واذا اختلف ديوانا الوقف الشيعي والسني في تحديد أيام العيدين المنصوص عليهما ، فيعد اليوم الأول الذي يحدده ديوان الوقف الآخر على أن لا تزيد في جميع الأحوال على (5 أيام) ، وفي الفقرة (ثالثاً) ذكر أن (يخول مجلس المحافظة

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

التابعة له المدن المقدسة في كل من النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء صلاحية تعطيل العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية قبل وبعد العطل الرسمية الدينية المنصوص عليها على أن لا تزيد على (3 أيام) ، وحددت المادة (3) العطل الرسمية للأقليات الدينية ، ففق الفقرة (أولاً) حدد للمسيحيين يوم 25 من كانون الأول عيد الميلاد ، ويومين للعيد الكبير ، أما الفقرة (ثانياً) فقد حدد للطائفة الموسوية يوم للكفارة وآخر للفصح ويومان لعيد المضلة ، في حين ذكرت الفقرة(ثالثاً) العطل الرسمية للصابئة وهي يوم (5-6 نيسان) عيد البنجة ، ويوم(7-8 اب) العيد الكبير ، ويوم (23 تشرين الثاني) العيد الصغير ، ويوم عيد دهفة ديمانه ، وبين القانون العطل الطائفة الأيزيدية وحددها في يوم الجمعة الأول من كانون الأول ، ويوم الأربعاء الأول من نيسان ، ويوم(18-21 تموز) ، ويوم (23-30) أيلول[38] .

لم يصدر قانون رسمي لحد الأن بسبب الخلافات السياسية بين الكتل النيابية ولكن الواقع يشير إلى العمل بما ذكرناه ، مع إعطاء صلاحية للمحافظات بإعلان العطل المحلية حسب ما تراه مناسباً في بعض الظروف ، فبعض المحافظات تقوم بتعطيل الدوام أكثر من ثلاثة أيام ، ولم يشر القانون الى تثبت عطلة للمسيحيين الشرقيين الذين يحتفلون في (6 كانون الثاني) كعيد للميلاد لتزامنه مع عطلة عيد الجيش العراقي كما أن القانون أشار إلى العطل اليهودية مع أن الدستور ، والقوانين الأخرى لم تذكرهم بعد عام 2003 .

4-القوانين والتشريعات الأخرى :

صدرت قوانين أخرى تخص الطوائف الدينية منها قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لعام 2005 بينت المادة (2) في الفقرة (8) أن (خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم أو للابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شانه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب)[39] ، وقرر وزير الداخلية إلغاء تجميد قيود البهائيين في الكتاب رقم (5441) بتاريخ 2007/3/19 ، وبعد تعميم القرار بالكتاب المرقم (5708) في 2007/4/4 قام البهائيين الذين لم يحصلوا على هوية أحوال مدنية بمراجعة دوائر الأحوال المدنية ، ورفع الإشارة عنهم وتسجيلهم بهائي في السجلات في حقل الدين ، وبعد أربعة اشهر أصدر مجلس الوزراء كتاباً في 2007/7/26 إلى وزير الداخلية يمنعه فيه تثبيت كلمة بهائي في حقل الدين[40] .

عند تقييم تلك التشريعات ، والقوانين لاسيما الدستور العراقي الجديد أنها لم تكن بمستوى طموح الطوائف العراقية ، فقد ظهرت العديد من الإشكاليات عند صياغتها أو تطبيقها ، وكما يأتي :

1-هناك طوائف دينية تشترك مع غيرها بالقومية أو بالعكس , فمثلاً المسلمون فيهم العرب ، والأكراد ، والتركمان وفيهم السنة والشيعة أما المسيحيين فبعضم يشترك مع العرب ، وبعضهم مع الأكراد ، ويمثل الأرمن قومية لكنهم مسيحيين وكذلك السريان ، والاشوريين , فكيف يمكن أن يكون تمثيل كل هذه الطوائف على أساس ديني أم مذهبي أم قومي؟ .

2-الطائفة الدينية والمذهبية الواحدة لا تمثلها كتله واحدة ، ولا حزب واحد ، فهناك اتجاهات فكرية متعددة منها القومية ، والدينية ، والليبرالية ، والشيوعية في كل الطوائف ، فكيف يمكن للكوتا حل هذه التداخلات ؟ .

3-عدم وجود إحصائيات دقيقة تبين عدد كل طائفة ومناطق تواجدها ضمن المحافظات .

4- ينص الدستور العراقي لعام 2005 المادة (18) على منع إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي لأي سبب من الأسباب ، وأعطى الحق لمن أسقطت عنه الجنسية العراقية طلب استعادتها ، وهذا لم يحصل تطبيقه على اليهود العراقيين الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية بالرغم من استعادة غيرهم لها .

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

رابعاً-الحياة السياسية للطوائف الدينية العراقية بعد عام 2003 :

يعد الشيعة قوة سياسية مؤثرة في صياغة القوانين والتشريعات كونهم يمثلون عدداً يزيد على النصف في مجلس النواب الذي يقوم بتشريع القوانين ، وكان السنة العرب يسيطرون على نظام الحكم في العراق حتى عام 2003 الذي كان تحولاً في نظام إدارة الدولة ، مما أدى إلى مقاطعة أغلبيتهم بالمشاركة في الحكم ، والانتخابات ، والتصويت على الدستور ، وضعف مساهمتهم في صياغة القوانين والتشريعات ، وبعد عام 2006 تغيير الموقف السني ، وتحوله نحو التفاعل مع الوضع الجديد والمشاركة في انتخابات عام 2013 ، بعد فشل مشروع تنظيم القاعدة ، ومن ثم المشاركة مع الطوائف الأخرى في الدفاع عن العراق بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطقهم وتهجيرهم ، ويطالبون بإعادة صياغة الدستور ، وزيادة نسبة التمثيل ، وصنع القرار السياسي ، ونظرا لقلة أعداد الديانات الأخرى فقد كان لهم دوراً محدوداً في صياغة القوانين ، وتتلخص مطالبهم بسن قوانين تسمح لهم بتمثيل سياسي أكثر ، وحمايتهم من المجاميع الإرهابية ، فيما يطالب الهائية بالاعتراف الرسمي .

تشكلت أحزاب سياسية مسيحية بلغ عددها (١٥ كيان وحزب سياسي) بعضهاً كان قبل عام 2003 ، مثل الحركة الديمقراطية الآشورية التي شاركت في مؤتمرات المعارضة العراقية بعد عام ١٩٩١ ، وجميع تلك الأحزاب تدعو إلى وقف الهجرة ، لكن لا تتمتع بنفوذ سياسي كبير ، فكل حزب يُعد نفسه قومية قائمة بذاتها ، وهم منقسمون فيما بينهم في الرؤيا ، فالحركة الديمقراطية الآشوريّة ترى جميع المسيحيين آشوريين قومياً ، ولديهم أجندات بعيدة المدى تدعو إلى بناء دولة آشورية ، ويدعون إلى إدارة حكم ذاتي ، بينما الاتحاد الديمقراطي الكلداني يدعوا جميع المسيحيين في سهل نينوى بالانضمام إلى إقليم كُردستان ، وعلى إثر هجوم تنظيم داعش على محافظة نينوى عام 2014 قامت الأحزاب والتنظيمات المسيحية بتشكيل وحدات عسكرية للدفاع عن المناطق المسيحية ، فقد شكلت الحركة الديمقراطية الآشوريّة ، وحزب بيت النهرين الديمقراطي ، وحزب اتحاد بيت النهرين ، وكتائب بابليّون التابعة للحشد الشعبي برئاسة ريان سالم الكلداني فصائل مسلحة[41] ، ففي ١٠ حزيران٢٠١٤ قام التنظيم بتهجير المسيحيين ، بعد ما اصدر بياناً وميثاقاً بفرض الجزية أو القتل ، وفي ٢٠ تموز نزحت نحو (400 عائلة) من مدينة الموصل ، وأفرغت تماماً من المسيحيين ، ووصل عدد المهجرين إلى (500.000 مسيحي) ، وتم تفريغ قضاء الحمدانية بالكامل بتهجير (50 ألف مسيحي) ، ثم قضاء تلكيف (20 الف مسيحي)[42] ، ويتهم المسيحيون بعض الفصائل المسلحة بالاستحواذ على ممتلكاتهم في بغداد ، وسهل نينوى ، وقدم عدد من نوابهم شكاوى بالتجاوزات الحاصلة على مناطقهم.

أما الأيزيديين فقد تعرضوا إلى أعمال عنف عام ٢٠07 عندما قتل منهم (٨٠٠ أيزيدي) بتفجير إرهابي بمجمع القحطانية ، وتعرضت المدن الأيزيدية لاسيما سنجار لهجوم من قبل تنظيم داعش عام 2014 ما أدى إلى قتل (٣٠٠٠ أيزيدي) ، واختطاف (5000 أيزيدي) ، وتهجير (400.000 أيزيدي) ، وتعرض (1500 امرأه) للاغتصاب ، وبيع (١٠٠٠ امرأه) بسوق للسبايا ، ونتيجة لذلك قام الأيزيديون في سنجار بتأسيس كتائب طاووس الملك ، واعلنوا في ٢٨ اب2014 عن انضمام (700 مقاتل) لهذه الكتائب المسلحة التي تتخذ من جبل سنجار معقلاً لها[43] ، وينقسم الأيزيدية إلى عدة تيارات منها التيار القومي الكردي ، والعربي ، وتيار قومي أيزيدية والاعتراف بهم كقومية رابعة ، وهناك تيار توافقي ينادي بكردية الأيزيديين مع وجود هوية أيزيدية مستقلة.

وتعرض الصابئة إلى انتهاكات متعددة ، فقد تعرض معبدهم في البصرة إلى تدمير عام 2006 ، كما تمت مداهمة (35 عائلة) في الفلوجة ، وتم إجبارهم على اعتناق الإسلام وختانهم ، وقد قتل منهم في عموم العراق (504 صابئي) ، وخطف (118 صابئي) ، وهجرة(4663 عائلة)[44] ، في حين أن الهائيين كادوا أن ينالوا

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

الاعتراف ، وأصدر علماء الدين بعض الفتاوى التي تتضمن نوعاً من التسامح أبرزها فتوى لآية الله المنتظري سنة 2009 تقضي بمراعاة حقوقهم في المواطنة ، وقد احتفلوا في بغداد يوم2017/11/30 بالذكرى المئوية لمولد مؤسس الطائفة بهاء الله في مناسبة علنية حضرتها شخصيات ، ومنظمات محلية ودولية[45] ، وبما أن الدعوة البهائية في الأساس تدعو اتباعها إلى عدم التدخل في المسائل السياسية وعدم الانتساب إلى الأحزاب السياسية ، ويعد التدخل بالساسة بمثابة الكبائر كالقتل والزنا ، وأن مخالفة أي حكومة من الحكومات محرمة كشرب الخمر والمخدرات ، لذلك لم تكن لهم فاعلية في السياسة حالهم حال الصابئة .

خامساً-تأثير الطوائف الدينية على تحقيق التعايش السلمي :

عرفت أكاديمية السلام العالمي التعايش الاجتماعي بانه (إقامة علاقات صحيحة مع الآخرين في الحياة الاجتماعية الحية ، وتعطي وتستقبل من الآخرين الصفات والشروط التي تشكل الكرامة الإنسانية ، وتتم ممارسة التعايش السلمي من خلال الحوار والشمولية ، ورعاية علاقات الثقة وتقدير المساهمات الفردية ومهارات الاستماع العميقة والمبادئ الأساسية في المجال الاجتماعي ، والكرامة الإنسانية ، والاحترام ، والتعاون ، والثقة ، والتعاطف ، ونبذ العنف)[46] ، وذكر العلماء المعاصرون أن التعايش هو (اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين تربطهم وسائل العيش من المطعم والمشرب وأساسيات الحياة بغض النظر عن الدين والانتماءات الأخرى يعرف كل منهما بحق الآخر دون اندماج أو انصهار) , وبذلك فأن التعايش المطلوب هو مع مجموعة مختلفة في الدين أو اللون أو الطائفة أو القومية وغيره أما في المعجم السياسي فالتعايش السلمي (مبدأ في العلاقات الدولية مفاده الاحترام المتبادل بين الأمم ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم الاعتداء ، والمساواة بين الدول ، وهو سياسة خارجية تنتهجها الدولة المحبة للسلام ، وتستند إلى فلسفة مقتضاها نبذ الحرب بصفتها وسيلة لفض المنازعات ، وتعاون الدولة مع غيرها من الدول لاستغلال الإمكانيات المادية والطاقات الروحية استغلالاً يكفل تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للبشر بغض النظر عن النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية) ، ولكن تحقيق التعايش السلمي امر يحتاج إلى جهود كبيرة ومخلصة ، وكيفية إشاعتهِ فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة ، يعد عمل مضنٍ وطويل وشاق جداً ، إذ أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات ، فكلما كانت الحروب طويلة كلما كانت من دون شك أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة والتسامح والتعايش السلمي, ومن خلال هذا الأمر فأن التعايش السلمي في ظل دولة مدنية لها سماتها الحضارية اصبح ضرورة لابد منها ، وهو يتطلب شجاعة وإخلاص في إرساء قواعد التسامح بكل أشكاله لاسيما وأن الاجتماع الإنساني يعد ضرورة للأمة , وشرط حتمي للمدنية والحضارة[47] .

وللتعايش خصائص تتمثل في القول بحرية التدين ، والتركيز على القواسم المشتركة ، ومنع كل أنواع الاعتداء على الآخر ، ومنع الكراهية الدينية والدعوة إلى الإخاء الإنساني ، والبعد عن العنف والإرهاب والتطرف الديني ، والبعد عن التدخل في خصوصيات الآخر الدينية ، وغالبا ما تكون العلاقات في المجتمعات التعددية علاقات صراع ، ويكون للمجتمع عدة خيارات أما تغيير الجغرافيا بالتقسيم أو الضم أو تغيير السكان من خلال الإبادة أو التهجير أو التطهير الاثني أو الاندماج القسري أو تغيير النظام من خلال أنماط مختلفة في المشاركة في الحكم أو الائتلافية ، والتنوع في العراق بدل أن يكون دافعاً باتجاه التنمية المستدامة والرفاهية اصبح يشكل تهديداً لوحدته الوطنية ، وكان وراء غياب التعايش السلمي عدم الاستقرار السياسي ، ودور الجماعات الإرهابية ، وغياب دور المؤسسات السياسية الموجهة للتعايش السلمي[48] .

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

إن ظهور الطائفة يتطلب وجود حيز مكاني لها كما ترتبط بنوع من العلاقات المشتركة الموجودة بين أعضائها ، وهي من منطلق الدفاع عن ذاتها ، والمحافظة على كيانها تلجأ إلى العناية والاهتمام بتقاليدها بل أنها تقوم بترسيخ هذه التقاليد ، وتعميقها حتى أنها تكتسب مع مرور الزمن هالة من التقديس في كثير من الحالات ، وهذا يعني إن الطائفية هي نظام سياسي اجتماعي مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة , فالطائفية كونها نظام يحوي العديد من الطوائف ممثلة سياسياً في مجموعة من الإفراد الذين يمثلون مجتمعين النظام السياسي للدولة ، وكونهم يتحدثون باسم الطائفة التي ينتمون لها ، وهذا يخلق انقساماً يبدأ من بنية النظام السياسي لينتهي إلى طبقات المجتمع ، وبالتالي فأن هذه الولاءات الطائفية تخلق انقساماً داخل الدولة كونها تحل محل الولاء الوطني الذي يوحد كافة إفراد المجتمع تحت مبدأ المواطنة , عندما تصبح الطائفية ليست مجرد معنى وأنى ناقوس يدق في كيان الدولة ويهددها بالانقسام والانشطار[49].

لقد عاش المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل ، وعلى الرغم من تنوع نسيجه الديني والاجتماعي والمذهبي بحالة من التعايش السلمي باستثناء حالات قليلة كان فيها للسلطة الحاكمة أو القوى الخارجية دوراً في ضرب هذا التعايش ، إذ أن ذلك يعود إلى أسباب وعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية عدة ابرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة , وإلى الحضارة الإسلامية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح من جهة أخرى ، والخصائص الفكرية المتراكمة للشخصية العراقية التي ترتكز على التحضر والتسامح وقوة التحمل والثقافة العالية ، وتماسك المجتمع العراقي التي أفشلت جميع المحاولات التي كان القصد منها تمزيق التعايش السلمي بين أبناء المجتمع وهذا التماسك المجتمعي ساعد على عدم ظهور أزمات حادة بين مكونات المجتمع العراقي بحيث تصل إلى مرحلة الصدام المسلح ، إذ انهارت تدريجياً قيم التعايش السلمي التي ساهمت الحروب الداخلية ، والخارجية ، والحصار الاقتصادي ، واستبداد الأنظمة السابقة ، وصولاً الى دخول القوات الأجنبية إلى العراق بعد عام 2003 إلى تمهيد السبيل وتوفير الأرضية الملائمة لتصدعه ، وانهياره في مرحلة ما بعد الاحتلال ، إذ عرف العراق حالة من التخندق ، والاقتتال الطائفي ، وعلى الرغم من انتهائها بعد عام 2008 وعودة السلام والأمان إلى حد ما إلى العراق إلا أن سيطرة داعش على مساحات واسعة من العراق عام 2014 عرض التعايش السلمي من جديد إلى الخطر لا سيما وان ذلك عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالعنف والتطرف بكافة الوسائل المادية والإعلامية ، وما تبعه من انهيار العملية السياسة , لكن بعد طرد داعش عام 2017 برزت عملية تعزيز ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي والاستقرار للمجتمع من جديد, والتي تعد من التحديات الصعبة في المرحلة المقبلة في الموصل والعراق اجمع)[50] .

ويتطلب التعايش السلمي ضرورة إيجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار الدينية والمذهبية ، وإنشاء مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على إشاعة ثقافة التعايش السلمي في العراق ، وتعزيز ثقافة الحوار بين الأديان والمذاهب ، والاحتكام إلى الدستور والتشريعات النافذة في حل القضايا الدينية ، كما يتطلب التعايش السلمي حرية التعبير ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والموازنة بين الحقوق والواجبات ، وفرض سلطة القانون ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ، والمحافظة على حريات الأفراد ، والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية والسياسية للأبناء ، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لاسيما الإعلامية في نشر ثقافة التعايش السلمي فضلاً عن إصدار تشريعات جديدة تسهم في مشاركة جميع الطوائف الدينية في عملية صنع القرار السياسي والتمثيل

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

العادل في كل مؤسسات الدولة ، وحماية الطوائف من التهديدات المسلحة . وقد يواجه التعايش جملة من التحديات ابرزها الرواسب التاريخية والأفكار الرجعية عن قبول الآخر ، وتعدد الأيديولوجيات ، ودور رجال الدين المتعصبين ، والضعف في تطبيق القوانين ، والتمييز الديني والمذهبي في النظام التعليمي ، فضلاً عن التدخل الإقليمي والدولي ، سواء من قبل الحكومات أو من قبل المؤسسات الدينية في تلك الدول ، وهناك تخوف من بعض الطوائف في تبلور الدولة الدينية الإسلامية في العراق بسبب اعتماد الدستور الإسلام مبدأ أساس للتشريع ، كما أن بعض الطوائف ترغب بالاستقلال الذاتي مثل الآشوريين .

ويتحقق التعايش السلمي باعتماد مبدأ المواطنة أساسا للدولة التي لا تنمو ولا تنضج إلا في بيئة سياسية ديموقراطية ، وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالانفتاح ، ويؤمن بالتعددية ، والمساواة ، وقبول الأخر ، ويؤمن بحق الجميع بالتعايش السلمي بعيداً عن روح الصراعات والمنازعات الفئوية ، فهوية جميع الطوائف متبلورة وقائمة على أسس المواطنة فهم يدركون أنهم عراقيون ، ويجب أن يتمتعون بالحقوق نفسها طالما أنهم يؤدون الواجبات نفسها تجاه مجتمعهم ،والأقليات الدينية بمجملها لا تطرح شعارات سياسية مضادة للنظام السياسي ، كما أنها لا تطرح بالمقابل شعارات مؤيدة ، فهي بحكم وضعها تسعى للإفادة من الوضع الراهن من غير أن تكون مستعدة للمخاطرة بالتعايش السلمي المميز الذي حققته في علاقاتها بالأغلبية المسلمة ، كما أن تفاعل السلطة السياسية مع الشعب سيخلق حالة من الاندماج والتوافق الوطني بمعنى آخر سيوفر التفاعل قدرة للنظام السياسي على خلق حالة من التكامل بين المكونات الاجتماعية وإمكانيته على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء الدولة ، وفرض سيطرتها ، وقدرتها على إزالة الانقسامات السياسية والاجتماعية ومعالجة التوترات الأمنية ، وهناك عدد من العوامل التي تحكم نوع العلاقة بين النظام السياسي والطوائف الدينية ، وهي:

أ- اذا انتهجت الحكومة سياسات عنصرية تميزية ضد طائفة معينة زاد احتمال نشوء صراع بين تلك الطائفة والحكومة ، والتمييز يكون ظاهراً أو خفي غير معلن .

ب- كلما ازداد ادراك طائفة معينة لحقوقها وتميزها كان ذلك مدعاة للصراع والمطالبة بالحقوق والامتيازات.

ج- يزداد خطر الطائفة الدينية وتهديدها للدولة كلما تجمعت في إقليم جغرافي واحد ويتضاءل أثرها إذا تشتت في عدة مناطق من الدولة ، وتزداد مشاكلها إذا تركزت في منطقة قريبة من دولة مجاورة تحتل فيها نظيرتها الأكثرية في تلك الدولة ، ويزداد الأمر خطورة إذا ما كان لها امتداد وتداخل بشري عابر للحدود السياسية مع تلك الدولة ، واذا ما احتوت مناطقها على ثروات طبيعية تكون حافزاً للمطالبة بالانفصال .

د- إذا كان عدد طائفة كبيراً ، فإن ذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى سهولة التأثير على النظام السياسي في الدولة وعلى التأثير على استقرار المجتمع ، لاسيما إذا كان أفرادها يشغلون مناصب سياسية واقتصادية مهمة .

ومن خلال استقراء المستقبل نتوقع ثلاث سيناريوهات :

السيناريو الأول : الانسجام التام بين الطوائف الدينية ، وبذلك يتحقق السلم الاجتماعي والأمن القومي ، ولا يمكن أن يحدث ذلك بسبب التدخلات الإقليمية والدولية ، وشعور بعض الطوائف بالتهميش السياسي .

السيناريو الثاني : الانفصال وتكوين دول صغيرة ، فقد تسعى بعض الطوائف إلى ذلك الاتجاه ، وقد يعمل بعضها إلى تشكيل فدراليات طائفية قد تدخل العراق في دوامة الصراعات الطائفية ، ونزاع مستمر حول حدود كل دولة أو إقليم طائفي ، وتهجير متبادل للسكان ، ولا يمكن أن يحصل ذلك السيناريو لوجود روابط حضارية وتاريخية وثقافية بين سكان العراق ، وضعف النفس الطائفي بعد تجربة داعش .

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

السيناريو الثالث : الاستقرار النسبي مع استمرار الطوائف الدينية في المطالبة بحقوقها القانونية التي يضمنها دستور عراقي جديد يتم مراجعته مستقبلاً .

ونتوقع حصول السيناريو الثالث في ظل الظروف الراهنة ، وفي ظروف توجه الدولة في تعديل وتشريع قوانين جديدة فضلاً عن المطالبات المستمرة بتعديل الدستور الحالي ما سيوجد استقراراً في العلاقات بين الطوائف الدينية .

الاستنتاجات :

1-يضم العراق مجموعة من الطوائف الدينية ، ويشكل المسلمون غالبية السكان .

2-تشير معظم الإحصاءات ، ونتائج الانتخابات إلى أن نسبة المسلمين الشيعة هي الأكثر .

3-معظم القوانين والتشريعات لا تلبي طموحات الطوائف الدينية وتطالب بمنحها المزيد من الحقوق .

4-تعرضت الطوائف بعد عام 2003 إلى عمليات تهجير وقتل ما أدى إلى نشوء فصائل مسلحة لحمايتها .

5-هناك ضعف في مساهمة الطوائف الدينية الصغيرة في مؤسسات النظام السياسي العراقي .

6-تغلب سمة التعايش السلمي على المجتمع العراقي ، وتسعى كل الطوائف الدينية إلى تحقيقه .

المقترحات :

1-تشكيل واستحداث لجنة دائمة في مجلس النواب لمراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالطوائف الدينية .

2-المشاركة لجميع الطوائف في صياغة القوانين الخاصة بها من قبل المنظمات والأحزاب التي تمثلها .

3-إقرار عقوبات جزائية ضد من يرتكب جرائم على الحقوق الممنوحة لكافة الطوائف .

4- نشر البيانات الدقيقة للوقوف على حجم كل طائفة ، وتوزيعها الفعلي من قبل الجهات الرسمية .

5- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تحث على التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد .

الهوامش :

(1) عمار تركي عطية ، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي(العراق إنموذجاً) ، مجلة القانون للبحوث القانونية, العدد 12، كلية القانون ، جامعة ذي قار ، 2016 ، ص202 .

(2)الموسوعة الحرة ، طائفة واديان ، https://ar.wikipedia.org/wiki

(3)عمار تركي عطية ، مصدر سابق ، ص203 .

(4) مجموعة باحثين ، الطائفية صحوة الفتنة النائمة ، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،دبي ، 2011 ، ص11 .

(5) جلال الدين محمد صالح ، الطائفية الدينية بواعثها واقعها مكافحتها ، دار جامعة نايف ، الرياض ، 2016 ، ص37-38 .

(6)عمار تركي عطية ، مصدر سابق ، ص205 .

(7)علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص157-158 .

(8) الموسوعة الحرة ، سكان العراق ، https://ar.wikipedia.org/wiki

9)http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/06/18/the-(sunni-shia-divide-where-they-live-what-they-believe-and-how-they-view-each-other

(10) ثائر غازي عبود العاني ، تاريخ دخول المسيحية في العراق ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 27 العدد 1، الجامعة العراقية ، 2011 ، ص250 .

(11) رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 2008 ، ص233 .

(12) محمد البحيري ، الطائفة اليزيدية ، كوكتيل من الأديان على مدى 4 الألاف سنة ، والتعليم كان حراما حتى عام 1980 ، https://kelma.wordpress.com/2007/06/28

(13) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص241 .

(14) خضير الياس جلو ، اليهود في المشرق الإسلامي ، ط1 ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، 2017 ، ص45 .

(15) سمر عبد وحواح الناشئ ، صابئة العراق دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003، ص8 .

(16)رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص242

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

(17)احمد وليد سراج الدين ، البهائية والنظام العالمي الجديد ، مطبعة الداودي ، دمشق ، 1994 ، ص37 .

(*) دخلت البهائية العراق مع دخول بهاء الله إلى بغداد عام 1853 ، المصدر (طارق نافع الحمداني ، تأثير الحركتين البابية والبهائية في المجتمع العراقي ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، بدون تاريخ ، غير منشور ، ص89-91)

(18)الموسوعة الحرة ، مجلس الحكم العراقي ، الحكومة العراقية المؤقتة ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(19) جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3981 ، بغداد ، 2004 ، ص97 ، و99 ، و101 .

(20)جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4012 ، بغداد 2005/11/28 ، ص2 ، و4 ، و10 ، 27 .

(21) جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4010 ، بغداد 2005/11/23 ، ص3 .

(22)جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4300 ، بغداد 2013/12/2 ص5 .

(23) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4603 ، بغداد 2020/11/9 ، ص5-6 .

(24) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4091 ، بغداد 2008/10/23 ص16 .

(25)جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4494 ، بغداد 2018/6/4 ص6 .

(26) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30473

(27) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية ، https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30369

(28) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية. http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30305

(29) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4013 ، بغداد ، 28 /12/ 2005 ، ص1،2 .

(30)جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4254 ، بغداد ، 15 /10/ 2012، ص2 .

(31) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد 4254 ، بغداد ، 15 /10/ 2012، ص11 .

(32) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد : 4013 بغداد ، 2005/12/28 ، ص1 .

(33) منى جمعة البهادلي ، النظام القانوني للعتبات المقدسة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، 2012 ، ص14 .

(34)جمهورية العراق ، الوقائع العراقية، العدد 4254 ، بغداد ، 2012/10/15، ص20 .

(35) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد : 4326، بغداد ، 2014/6/23 ، ص19 .

(36) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ،العدد : 4522 ، بغداد ، 2018/12/10 ، ص1 .

(37) جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد : 69 ، بغداد، 2007/8/7 ، ص1 .

(38)مجلس النواب العراقي ، القراءة الأولى لقانون العطلات الرسمية ، 2015/7/1 ، https://arb.parliament.iq/archive

(39) جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 ، العدد 4009 ، في 2005/11/9 ، ص2 .

(40) رشيد الخيون ، الأديان والمذاهب فيا العراق ماضيها وحاضرها ، ج1 ، ط1 ، مركز المبسار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2016 ،ص624.

(41)ماجد حسن علي ، انحسار الوجود وفقدان الهوية ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، المغرب ، 2019 ، ص26-28.

(42) شهباء حكمت الياس ، واقع الأقليات في محافظة نينوى ، دراسة الانتهاكات والمعالجات ، مجلة دراسات موصلية ، العدد 53 ، مركز الدراسات الموصلية ، جامعة الموصل ، 2019 ، ص189 .

(43) رضا سالم الداود ، الأقلية الأيزيدية في العراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة مداد الآداب ، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019 ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، 2019 ، ص159.

(44) قاسم عبد علي عذيب ، تغير الخريطة الجغرافية للمكونات الدينية في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، العدد 32 ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ميسان ، 2017 ، ص194

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

(45) احمد عبدالواحد عبدالنبي ، موقف البغداديين من الأقليات الدينية/البيائية إنموذجا ، مجلة التراث العلمي العربي ، العدد 40 ، مركز إحياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، 2019 ، ص200-201 .

(46) سجى فتاح زيدان ، اعادة التفكير والتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة ، مدينة الموصل انموذجا ، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 15 ، العدد 3 ، جامعة الموصل ، 2019 ، ص1254 .

(47)عمر هاشم ذنون ، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل إنموذجا ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 16 ، جامعة تكريت ، 2019 ، ص183.

(48)سجى فتاح زيدان ، مصدر سابق ، ص1255.

(49)عمار تركي عطية ، مصدر سابق ، ص204.

(50)عمر هاشم ذنون ، مصدر سابق ، ص185.

المصادر:

(1) البحيري ، محمد ، الطائفة اليزيدية ، كوكتيل من الأديان على مدى 4 الألاف سنة ، والتعليم كان حراما حتى عام 1980 ، https://kelma.wordpress.com/2007/06/28

(2) الهادلي ، منى جمعة ، النظام القانوني للعتبات المقدسة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، 2012 .

(3) جلو، خضير الياس ، اليهود في المشرق الإسلامي ، ط1 ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، 2017 .

(4) جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، الأعداد ، 3981 ، 4009 ، 4010 ، 69 ، 4013، 4091 ، 4012، 4254 ، 4300، 4326، 4494، 4522، 4603 ، بغداد ، 2004 ، 2005 ، 2005 ، 2005 ، 2007 ، 2005 ، 2008 ، 2012، 2013 ، 2014 ، 2018 ، 2018 ، 2020 .

(5) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30473

(6) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية ، https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30369

(7) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية ، http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30305

(8) جمهورية العراق ، مجلس النواب العراقي ، القراءة الأولى لقانون العطلات الرسمية ، 2015/7/1 ، https://arb.parliament.iq/archive

(9) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات 2020

(10) جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خريطة العراق الإدارية ، 2020 .

(11)الحمداني ، طارق نافع ، تأثير الحركتين البابية والبهائية في المجتمع العراقي ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، بدون تاريخ ، غير منشور .

(12) الخيون ، رشيد ، الأديان والمذاهب فيا العراق ماضيها وحاضرها ، ج1 ، ط1 ، مركز المبسار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2016 .

(13) الداود ، رضا سالم ، الأقلية الأيزيدية في العراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة مداد الآداب ، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019 ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، 2019 .

(14) ذنون ، عمر هاشم ، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 16 ، جامعة تكريت ، 2019 .

(15) زيدان ، سجى فتاح ، إعادة التفكير والتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة ، مدينة الموصل انموذجا ، مجلة أبحاث

DOI:10.52113/uj05/022-15/2732-2749

كلية التربية الأساسية ، المجلد 15 ، العدد 3 ، جامعة الموصل ، 2019 .

(16) سراج الدين ، احمد وليد ، الهائية والنظام العالمي الجديد ، مطبعة الداودي ، دمشق ، 1994 .

3-السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق ، التقرير الدولي حول الحريات الدينية في العراق 2020 .

(17) سليم ، رضا محمد السيد ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 2008 .

(18) صالح ، جلال الدين محمد ، الطائفية الدينية بواعثها واقعها مكافحتها ، دار جامعة نايف ، الرياض ، 2016 .

(19) العاني ، ثائر غازي عبود ، تاريخ دخول المسيحية في العراق ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 27 العدد 1، الجامعة العراقية ، 2011 .

(21) عبدالنبي ، احمد عبدالواحد ، موقف البغداديين من الأقليات الدينية/الهائية إنموذجا ، مجلة التراث العلمي العربي ، العدد 40 ، مركز إحياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، 2019 .

(22) عذيب ، قاسم عبد علي ، تغير الخريطة الجغرافية للمكونات الدينية في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، العدد 32 ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ميسان ، 2017 .

(23) عطية ، عمار تركي ، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي(العراق إنموذجاً) ، مجلة القانون للبحوث القانونية, العدد 12، كلية القانون ، جامعة ذي قار ، 2016 .

(24) علي ، ماجد حسن ، انحسار الوجود وفقدان الهوية ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، المغرب ، 2019 .

(25)مجموعة باحثين ، الطائفية صحوة الفتنة النائمة ، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،دبي، 2011 .

(26) الموسوعة الحرة ، سكان العراق ، https://ar.wikipedia.org/wiki

(27)الموسوعة الحرة ، طائفة واديان ، https://ar.wikipedia.org/wiki

(28)الموسوعة الحرة ، مجلس الحكم العراقي ، الحكومة العراقية المؤقتة ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(29) الناشئ ، سمر عبد وحواح ، صابئة العراق دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003 .

(30) هارون ، علي احمد ، أسس الجغرافية السياسية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 .

(31) الياس ، شهباء حكمت ، واقع الأقليات في محافظة نينوى ، دراسة الانتهاكات والمعالجات ، مجلة دراسات موصلية ، العدد 53 ، مركز الدراسات الموصلية ، جامعة الموصل ، 2019 .

(32)http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/06/18/the-sunni-shia-divide-where-they-live-what-they-believe-and-how-they-view-each-other

A geopolitical analysis of the sects and their impact on the social peace in Iraq after 2003

Hussein Qassem Mohammed Al-Yasiri
University of Basrah / Basra and the Arabian Gulf Studies Center

Abstract

The research deals with a political-geographical analysis of the Iraqi religious sects after 2003 and their impact on achieving peaceful coexistence, not the importance of this type of studies in light of global developments, and the growing interest in human rights and religious freedoms, given

the dimensions that religious sects' problems have acquired, and the role they can play by including It serves national unity, with the aim of clarifying its concept, its size and spatial distribution in Iraq, the legislation that addressed its issues, and its contribution to political life. The level of ambition, and the research suggested amending some legislation, publishing statistical data for each sect, and holding seminars and conferences that encourage peaceful coexistence among the people of the same nation.

Keywords: sects, Iraq, legislation